

تيسير النحو عند تمام حسان في ضوء نظرية تضافر القرائن الأستاذ بن عودة بلقاسم بن محمد

توطئة:

يمكن التمثيل لآراء تمام حسان بكتابه المهم (اللغة بين المعيارية والوصفية) الذي طبع لأول مرة سنة (1958م)، وقد تبني فيه صاحبه وجهة النظر الوصفية لنقد التراث النحوي العربي الذي وسمه ب: (المعيارية بانقضاء عصر الاستشهاد)؛ إذ اكتفى النحويون بدراسة المادة اللغوية القديمة (الفصيحة) دون أدنى محاولة لتجديدها بالاعتماد على اللغة المتطورة⁽¹⁾.

"وفي مستوى الدرس النحوي بيني التحليل العلمي على تصنيف العناصر المكونة لها شكليا ووظيفيا وهو تصنيف براغماتي مبني على الاستقراء بالحس"⁽²⁾، ويهتدي بفضل هذه الرؤية الشكلية الوظيفية إلى تقسيم الكلمة في العربية إلى اسم وفعل، وأداة وضمير وخالفه .

إن المتتبع لما كتبه تمام حسان في هذين الكتابين يكتشف مزجا قام به بين مفاهيم متعددة لنظريات ومدارس متنوعة وربما مختلفة منهجيا ونظريا، أما كتاب (اللغة العربية معناها ومبناها) (1973م) فقد خصصه لوصف اللغة العربية بالاعتماد على مقولات المنهج البنيوي الحديث، وقد حاول الباحث فيه إعادة قراءة التراث

¹ - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، مصر - القاهرة، ط3، (1998م)، ص:2.

² - تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، (1986م)، دط، ص:13.

النحوي في ضوء النظرية السياقية⁽³⁾، والحقيقة أن تمام حسان لم يوضح لنا بشكل مقنع المنوال الفصيح ممثلاً فيما قدمه النحاة من وصف في كتب النحو.

العلامة الإعرابية ونظرية العامل:

"كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها " نظرية العامل " "⁽⁴⁾، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بظاهرة الإعراب في لغة العرب،" فهي بمثابة رصد العلاقات المعنوية واللفظية في التركيب"⁽⁵⁾، ففكرة العامل نشأت في النحو العربي نتيجة لعملية التأثر والتأثير بمنطق أرسطو، أما عن أول من تحدث عنها في التراث العربي " فمنهم من رأى أنها كانت على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي، ومنهم من رأى أن سيويه كان أول المنشغلين بالمسألة"⁽⁶⁾، وتقوم نظرية العامل على تفسير التغير الحاصل في حركات أواخر الكلمات، فكل حركة هي مظهر لعامل من العوامل المؤثرة، لذا "عد النحاة العامل شخصية لها اعتباراتها الملزمة، ووضعوا هذه الاعتبارات في قوانين هي "فلسفة العامل والعمل"، كما عدوا بعض العوامل أقوى من غيرها"⁽⁷⁾، كما ذهب مجموعة من النحويين إلى المفاضلة بين العاملين اللفظي والمعنوي، ويتضح من خلال قول أبي الفتح: " وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من

³ - ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص9 و10.

⁴ - المرجع السابق ص: 205.

⁵ - محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، اللاذقية (سوريا): جامعه تشرين، 1979: ص 189.

⁶ - المرجع السابق، ص 189.

⁷ - محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأى ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص 199.

مصاحبه لفظ يتعلق به، كرفع الفعل لوقوعه موقع الاسم... وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضاضة اللفظ، أو باشتغال المعنى على اللفظ، وهذا واضح⁽⁸⁾.

أما "تمام حسان" فيرى أن الحديث عن العلامة الإعرابية و"العامل" قد أخذ نصيبا مبالغا فيه، تكون الدراسة جاءت نتيجة للنظر السطحي، وتقليد القدامى فيما ذهبوا إليه، وهذا لكون العلامة الإعرابية لا تعمل على تحديد المعنى النحوي وحدها، بل لا بد من اشتراك جميع القرائن اللفظية والمعنوية على السواء، كما أطلق عليها بـ: "تضافر القرائن" إذ يقول: "لقد وقع النحاة ضحايا اهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص تهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحيانا، فتضحى بها، لأن المعنى واضح بدونها اعتمادا على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية"⁽⁹⁾. إنه لا ينفي العلامة الإعرابية قرينة لفظية، بل ينفي اعتماد قرينة واحدة في قيام المعنى، وهذا ينطبق على باقي القرائن الأخرى، ويتضح هذا في إنقاذه لابن مضاء حين ألغى عاملا، وفرض عاملا آخر لا تميزه الدراسات اللغوية.⁽¹⁰⁾ إذ أقام العامل النحوي على المتكلم، وهو بذلك جعل اللغة أمرا فرديا، ونفى عنها الطابع العرفي، ووقف بذلك منفردا في جانب، والنحاة في جانب آخر إذ قد أجمعوا - كما يقول - على القول بالعوامل، وهذا الإجماع مهم في حاجة إلى إبداء الرأي فيه⁽¹¹⁾، ويذكر عباس حسن أنه: "استقر في رأي النحاة أن الحركات الإعرابية، وما يتصل بها، إنما

⁸ - عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، ط 1، دار النهضة العربية، 2003، ص: 157.

⁹ - تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: 234.

¹⁰ - المصدر السابق، ص 33.

¹¹ - محمد عيد: أصول النحو العربي، ص 214.

هي لمؤثر أوجدها، ولا يتصور العقل وجودها بغيره، متأثرين في هذا بما تقرر في العقائد الدينية، ومجادلات علم الكلام من أن لكل حادث محدث، ولكل موجود موجد، ولا يصح في الذهن مخلوق بغير خالق، ولا مصنوع بغير صانع...⁽¹²⁾.

الوظائف اللسانية للقرائن:

توطئة: "هي فعلية بمعنى الفاعلة، مأخوذة من المقاربة"⁽¹³⁾ "وهي في الكلام كل ما يدل على المراد والمقصود، والقرينة هي الدلالة اللفظية أو المعنوية التي تمحص المدلول وتصرفه إلى المراد منه، مع منع غيره من الدخول فيه، وهي تكون مقالية أو حالية"⁽¹⁴⁾، أما اصطلاحاً فالمقصود بما "الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه"⁽¹⁵⁾، وقيل "هي أمر يشير إلى المطلوب"⁽¹⁶⁾، وهي الشيء الذي يلزم العلم به العلم بشيء آخر، أو الذي يقع على كل ما يعرف به المدلول، مأخوذ من معنى "المرشد إلى المطلوب" يذكر ويراد به الدال، ويذكر ويراد به العلامة المنصوبة بمعرفة المدلول، ومنه سمي الدخان دليلاً على النار⁽¹⁷⁾، وهي عنصر مهم لفهم الجملة، فبها نعرف الحقيقة من المجاز، ونعرف المقصود للألفاظ المشتركة، ونعرف الذكر والحذف وخروج الكلام عن ظاهره، وما إلى ذلك مما يحتمل أكثر من دلالة في التعبير⁽¹⁸⁾، وقد

12 - عباس حسن: اللغة والنحو بين القدم والحديث، ط2، دار المعارف، 1971، ص 196.

13 - علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، ط 1985، ص 182.

14 - عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية في النحو العربي، جامعة الجزائر، معهد الآداب واللغة العربية، السنة الجامعية (1994-1995) أطروحة دكتوراه، [رقم 191]، ص 23.

15 - فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، ط1، ص 59.

16 - الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 182.

17 - عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 27.

18 - فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 2007، ص 59.

قسمت القرائن إلى حالية ومقالية أو لفظية ومعنوية، ويمكن تقسيمها إلى ما هو أكثر تفصيلاً، وإن كان في الإمكان ردها إلى الحال والمقال⁽¹⁹⁾، يقول تمام حسان: "وإنما ينبغي لنا أن نتصدى للتعليق النحوي بالتفصيل تحت عنوانين أحدهما "العلاقات السياقية" أو ما يسميه الغربيون *La relation syntagmatique* والثاني هو "القرائن اللفظية"، وعليه سنعمد إلى الحديث عن هاتين القرينتين تفصيلاً، فهما مناط التعليق انطلاقاً من هذا المخطط الذي يمثل النظام النحوي، ويبين التشابك العضوي بين المعاني العامة⁽²⁰⁾.

1- من أهم القرائن: سيتم التركيز في هذا المجال على الإسناد والتخصيص باعتبارهما من أهم القرائن اللغوية المعول عليهما في التركيب والدلالة.

أ- الإسناد:

إضافة الشيء إلى الشيء، أو ضم شيء إلى شيء، واصطلاحاً ضم كلمة حقيقة أو حكماً أو أكثر إلى أخرى مثلها أو أكثر، بحيث يفيد السامع فائدة تامة، وقال بعضهم الإسناد قسمان فمنه عام وخاص، أما العام فنسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، وأما الخاص فنسبة إحدى الكلمتين إلى الأخرى، بحيث يصح السكوت عليها، وقد قيل أيضاً: الإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، أعم من أن يفيد المخاطب فائدة يصح السكوت عليها أولاً⁽²¹⁾، والإسناد هو العلاقة الرابطة بين طرفي الإسناد كالعلاقة بين المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، وتغدو هذه العلاقة عند فهمها قرينة معنوية على أن هذا مبتدأ وذلك خبر، وأن هذا فاعل وذلك

19 - المرجع السابق، ص 60.

20 - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 189-190.

21 - عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 62.

مفعول⁽²²⁾، كما نعهده: "الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ وما يليه، وبه يكشف عما نسب إليه من حدث قام به، أو وصف نسب إليه"⁽²³⁾، وهذا وإن الإسناد اللغوي علاقة وارتباط من طرفين موضوع ومحمول، أو مسند ومسند إليه، و"الفعل والفاعل في الجملة الفعلية العربية، والمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية"⁽²⁴⁾، وربما هذا ما عناه عبد القاهر بقوله: ".. ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه"⁽²⁵⁾، كما تم التمييز في النظرية النحوية العربية بين حال الإسناد في الجملتين الاسمية والفعلية، فإذا كانت الجملة الاسمية قضية جمالية مفادها الحكم باتحاد الموضوع مع المحمول في المصداق، أي الفرد الخارجي الذي صدق عليه المفهوم الكلي ك: "زيد" الذي يصدق عليه مفهوم الإنسان، واتصاف ذات الموضوع بالوصف المحمول عليه، فلا بد من اشتغال القضية على شيئين مستقلين: أحدهما الموضوع، والآخر المحمول، وإسناد رابط بينهما به يتحقق الحمل⁽²⁶⁾، "فإن القضايا الفعلية ليس فيها حمل شيء على شيء والمحكم باتحادهما، وإنما مشتملة على النسبة، والنسبة أمر بين شيئين أحدهما العمدة في قوامها، وهو الحدث، فلا يجوز في القضية الفعلية الإغماض عنه، والثاني متعلق لها ولكن ليس بمثابة الأول، وهو صدر عنه الفعل أو وقع عليه"⁽²⁷⁾، ومنه نستنتج أن الجملة الاسمية ذات ركنين، كل منهما عمدة في الركنية، هما الموضوع والمحمول، والجملة الفعلية ذات

22 - أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 231.

23 - محمد عيد: أصول النحو العربي، ص 171.

24 - عبد الجبار توأمة: القرائن المعنوية، ص 65.

25 - عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 20.

26 - ينظر: عبد الجبار توأمة: القرائن المعنوية، ص 43.

27 - عبد الجبار توأمة: القرائن المعنوية، ص 49.

ركن واحد هو الحذف، أما الآخر فهو متعلق الحدث⁽²⁸⁾، يقول تمام حسان: "وما اهتم به اهتماما كبيرا فهو التأكيد على علاقة الإسناد باعتبارها قرينة معنوية لتمييز المسند إليه من المسند في الجملة، في ظل ظاهرة كبرى تحكم استخدام القرائن جميعا هي ظاهرة "تظافر القرائن"⁽²⁹⁾.

"إن الإسناد هو أعم علاقة في الجملة العربية، وهو نواة الجملة ومحور كل العلاقات الأخرى، لأن في استطاعته وحده تكوين جملة تامة ذات معنى دلالي متكامل هي الجملة البسيطة، والعلاقة بين طرفي الإسناد علاقة وثيقة لا تحتاج إلى واسطة لقضية تشير إليها"⁽³⁰⁾، "والإسناد في اللغة العربية بوصفه قرينة معنوية، يكفي فيه إنشاء علاقة ذهنية بين موضوع ومحمول أو مسند إليه ومسند، دون حاجة إلى التصريح بهذه العلاقة نطقا أو كتابة"⁽³¹⁾.

ب- التخصيص:

"التخصيص في اللغة الأفراد، ومنه الخاصة، وقيل إنه تمييز بعض الجمل بالحكم"⁽³²⁾، وجاء في لسان العرب: "القول بالتخصيص إلى الرجوع إلى أصل الكلمة وهي خصص ويعني بها، خصّه بالشيء يخصّه خصّا وخصّوصا وخصّوصية وخصّوصية والفتح أفصح وخصّيص وخصّصه واختصّه: أفرده به دون غيره، ويقال اختص فلان بالأمر وتخصّص له إذا انفرد، وخصّ غيره واختصه

28 - المرجع نفسه، ص50.

29 - تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص193.

30 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص164.

31 - عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص69.

32 - محمد سعد: مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة، منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، ص:11.

ميّزه"⁽³³⁾، فال تخصيص بيان ما لم يرد بالعام لبيان ما أريد به، وأيضا يدخل فيه العام الذي أريد به الخصوص .

وقال الحسن البصري: "التخصيص هو إخراج بعض ما تناوله الخطاب بتقدير عدم المخصص، كقولهم خصص العام، وهذا عام مخصص، ولا شك أن المخصص ليس بعام، ولكن المراد بكونه عاما لولا تخصصه"⁽³⁴⁾.

إن كل كلام في اللغة العربية هو تخصيص لمعنى، وليس التخصيص مقصورا على المنصوبات فحسب، بل يتناول المجرورات أيضا، فقولنا: ذهب المريض إلى المستشفى: تخصيص جهة الذهاب، وإذا قلت: هذا كتاب محمد: فكأنك خصصت الكتاب لمحمد، "وأیضا فإن قرينة التخصيص تتناول الفاعل أيضا في قولنا: إنما ينجح المجتهد: أليس في ذلك تخصيص للنجاح فجعلته للمجتهد؟"⁽³⁵⁾، "ولا بأس أن نذكر بإجماع اللغويين على تعريفه بأنه بيان أن المراد بالعام بعض ما يتضمنه، فإذا بين الشارع أنه لم يرد جمع الأفراد بإظهار ما يخرج منه، سمي ذلك تخصيصا، ومن لوازم المبين أن يكون موصولا بالعام، لأنه إذا ترخى عنه فهم أن المراد بالعام جميع أفرادها، والغرض أن المراد به بعضها، فيكون الشارع قد أوقع الناس في الجهل، لأنه لم يقيم لهم علما يهتدون به إلى حقيقة المراد، وهذا محال على الله سبحانه وتعالى"⁽³⁶⁾، ويرى محمد سعد: "أن المخصصات بدل البعض من الكل والحال والظرف والجار والمجرور

³³ - ابن منظور جمال الدين ابن مكرم : لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1978 م

84/2. مادة (خصص).

³⁴ - المرجع نفسه، ص12.

³⁵ - أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص85.

³⁶ - محمد سعد: مباحث التخصيص، ص13.

والتمييز والمفعول به والمفعول معه⁽³⁷⁾، وللتخصيص تأثير صوتي مثير للانتباه، فوقعه التعبيري يكون مثيرا للذاكرة، ولا يجوز أن يكون إلا اسما معروفا، لأن الأسماء إنما تذكرها توكيدا وتوضيحا، هنا للمضمر وتذكيرا، وإذا أجمت أشكال المضمر، وبالنسبة إلى إعراب الاسم المختص فهو منصوب على الاختصاص، لفعل محذوف تقديره أخص، ويسبق المختص بضمير لغير الغائب يكون مبتدأ، والجملة بعد المختص في محل رفع خبر، والمختص يكون اعتراضا بين المسند إليه والمسند، أما عن خصائصه فيمكن أن نذكر في هذا المقام:

- 1- التخصيص بيان ما قصد باللفظ العام.
 - 2- التخصيص لا يكون إلا لبعض الأفراد.
 - 3- إن التخصيص يجوز أن يكون بالإجماع.
 - 4- التخصيص على الفرد.
 - 5- التخصيص لا يدخل في غير العام.
 - 6 - لا يجوز تأخير التخصيص عن وقت العمل بالمخصوص.
 - 7- لا يجوز تخصيص شريعة بشرعية أخرى.
 - 8 - التخصيص يبقى دلالة اللفظ على ما بقي تحته حقيقي أو مجازي⁽³⁸⁾.
- كما قدم تمام حسان تقسيما لهذه القرينة على النحو الآتي:

1- التعدية: هي ممثلة في المفعول به، يقول عبد القاهر: "كذلك إذا عدت الفعل إلى المفعول فقلت ضرب زيد عمروا، كان غرضك أن تفيد التباين الضرب الواقع من الأول بالثاني ووقوعه عليه، وتنشأ هذه العلاقة بين الفعل المتعدي والمفعول به،

³⁷ - المرجع السابق، ص55.

³⁸ - محمد سعد: مباحث التخصيص، ص14-15.

والأصل الدلالي لهذه العلاقة أن الفعل المتعدي يفتقر في دلالاته إلى اسم يقع عليه، أما الفعل اللازم فلا يفتقر إلى ذلك" (39).

2- الغائية: " قرينة معنوية دالة على المفعول لأجله، أو على معنى المضارع بعد الأدوات المذكورة ككي، رغبة في، وهي أيضا قرينة نصب المضارع بعد الفاء واللام وكي وحتى" (40).

3- المعية: "هي قرينة معنوية تستفاد منها المصاحبة، على غير طريق العطف والملازمة والحالية، واصطلاح المعية مقصور على قرينة المفعول معه والمضارع بعد الواو، مثال: "لا تأكل السمك وتشرب اللبن" (41).

4- الظرفية: "تنشأ علاقة الارتباط بين الفعل والظرف بنوعيه؛ ظرف الزمان، وظرف المكان، وارتباط الظرف بالفعل وثيق لأن الفعل دال على الحدث" (42)، وهي قرينة معنوية على إرادة معنى المفعول فيه.

5- التحديد والتوكيد: هي القرينة المعنوية الدالة على المفعول المطلق، والمقصود بالتحديد والتوكيد تعزيز المعنى الذي يفيد الحدث في الفعل، فهي علاقة بين الفعل والمفعول المطلق المبين للنوع أو العدد نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا﴾ (44).

39 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص166.

40 - تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص196.

41 - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص:96.

42 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص174.

43 - الفتح 1.

44 - العربية معناها ومبناها، ص198.

6- الملابس: هي قرينة معنوية دالة على إفادة معنى (الحال) بوساطة الاسم المنصوب أو الجملة مع الواو وبدونها، فإذا قلت: جاء زيد راكبا، فالمعنى جاء زيد ملابسا لحال الركوب⁽⁴⁵⁾، وسبيل البيان في هذه العلاقة أن الحال تبين هيئة صاحبها وقت وقوع الفعل، وهذا البيان ضروري في فهم الجملة، لأن المعنى الدلالي المستفاد من الجملة معنى واحد لا عدة معان⁽⁴⁶⁾، ويظهر هذا واضحا في قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءُ لَهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾⁽⁴⁷⁾

7- التفسير:

قرينة معنوية على باب التمييز، ويكون عند الحاجة إلى الإيضاح، ولا تكون هذه الحاجة إلا عند المبهم، والمبهم الذي يفسره التمييز إما أن يكون:

- 1- معنى الإسناد: نحو طاب محمد نفسا.
- 2- معنى التعدية: زرعت الأرض شجرا.
- 3- اسم مفرد دال على مقدار مبهم: اشتريت مترين حريرا⁽⁴⁸⁾.

8- الإخراج:

"قرينة معنوية على إرادة " باب المستثنى " فالمستثنى يخرج من علاقة الإسناد حين نفهم هذه القرينة المعنوية من السياق، فإذا قلنا: جاء القوم إلا زيدا، فإننا أسندنا

45 - المصدر نفسه، ن ص

46 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص171.

47 - النساء93 .

48 - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، 199.

المجيء على القوم وأخرجنا زيدا من هذا الإسناد"⁽⁴⁹⁾، وفي الإخراج تقييد للإسناد وتخصيص له⁽⁵⁰⁾.

9- المخالفة:

"هي من بين القرائن المعنوية ومن قبيل القيم الخلفية"⁽⁵¹⁾، ويمكن استخدامها في عدد آخر من أبواب النحو، فتكون مثلاً هي التفسير لما يرد من تعدد حركة المضارع، "وكذلك حركة المستثنى المنقطع، ونصب الاسم بعد ما أفعل في التعجب، وبعد الصفة المشبهة"⁽⁵²⁾.

هذا ولا بأس بأن نتمم الحديث عن التخصيص بعرض نوعين آخرين قدمهما محمد سعد، وهما:

1- التخصيص بالأدلة المنفصلة وهي: دليل الفعل، و دليل الحس، و دليل الإجماع والنص.

2- التخصيص بالأدلة المتصلة وهي: الاستثناء، الشرط، الصفة، الغاية، وبدل البعض من الكل⁽⁵³⁾.

ب- القرائن اللفظية:

"هي عنصر من عناصر الكلام يستدل به على الوظائف النحوية، فيمكن بالاسترشاد لها بأن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك، ومثل هذه

49 - المصدر نفسه، ص199.

50 - المصدر نفسه، ص200.

51 - القيم الخلفية: وقد تكون بين المعنى والمعنى فتصبح معنوية، وقد تكون بين المبنى والمبنى فتصبح لفظية.

52 - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص201.

53 - محمد سعد: مباحث التخصيص، ص30، 29، 27.

القرائن مثل معالم الطريق التي يهتدي المرء إلى المكان الذي يقصده، وتختلف القرائن باختلاف اللغات، وفي العربية من القرائن اللفظية ما يلي⁽⁵⁴⁾:

- 1- العلامة الإعرابية.
- 2- الصيغة وهي فروع، فالأسماء صيغ والأفعال والصفات صيغ.
- 3- الرتبة وهي وصف لمواقع الكلمات في التركيب.
- 4- المطابقة ومسرحتها الصيغ الصرفية والضمائر.
- 5- الربط الذي يعدل عنه بوساطة الالتفات والتغليب وحرف الربط.
- 6- التضام وله وجهان هما: التوارد والتنافي.
- 7- الأداة مبني صرفي يؤدي وظائف خاصة في التركيب النحوي.
- 8- النغمة أو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق⁽⁵⁵⁾.

" إن القرينة اللفظية هي اللفظ الذي يدل على المعنى المقصود، ولولا لم يتضح المعنى وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ... ﴾⁽⁵⁶⁾ فقوله "من قبل" وضح أن المقصود بقوله: (تقتلون) هو الزمن الماضي وليس الحال أو المستقبل"⁽⁵⁷⁾، و"هي جملة الأدوات والحروف والظرف والأفعال والأسماء وتفاعلها داخل السياق"⁽⁵⁸⁾، هذا وسنتناول بالفحص مقولة الرتبة فالأداة ثم النغمة لأهميتها البالغة في التبليغ اللساني:

54 - تمام حسان: البيان في روائع القرآن، عالم الكتب، ط1 (1413هـ - 1993م)، ص: 8-9.

55 - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص205.

56 - البقرة 91 .

57 - فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص60.

58 - عبد الجبار توامة: زمن الفعل في اللغة العربية، قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن

كنون، الجزائر، ص11.

1- الرتبة: مأخوذة من اصطلاح عبد القاهر " التركيب " الذي قصد به شيئين أولهما؛ ما يدرسه النحاة تحت عنوان " الرتبة "، وثانيهما ما يدرسه البلاغيون تحت عنوان "التقديم والتأخير"، وهي دراسة لأسلوب التركيب لا التركيب نفسه⁽⁵⁹⁾، وفي ضوء هذا المفهوم انطلق تمام حسان في تعريفها بأنها قرينة نحوية ووسيلة أسلوبية، أي أنها في النحو قرينة على المعنى، وفي الأسلوب مؤشر أسلوبى ووسيلة إبداع وتقليب عبارة واستجلاب معنى أدبي⁽⁶⁰⁾، والرتبة قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق يدل موقع كل منهما من الآخر على معناه، كما أنها أكثر وروداً مع المبنيات منها مع المعربات، وهي فوق ذلك تخضع لمطالب أمن اللبس، وقد يؤدي ذلك إلى أن تنعكس الرتبة بين الجزأين المرتبين بها⁽⁶¹⁾، وهي قسمان:

أ- الرتبة المحفوظة: هي رتبة في نظام اللغة وفي الاستعمال وفي الوقت نفسه⁽⁶²⁾، ومن أمثلة الرتب المحفوظة تقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، والمؤكد على التوكيد، والفعل على الفاعل، والمضاف على المضاف إليه، وأدوات الشرط والجزم والنفي والاستفهام، وهي التي وصفت بأن لها الصدارة دوماً⁽⁶³⁾.

ب- الرتبة غير المحفوظة: هي رتبة في النظام فقط وقد يحكم الاستعمال بوجوب عكسها، ومن أمثلة الرتب غير المحفوظة تقديم المفعول على الفاعل في نحو: " حياك الله " ، وتقدم المبتدأ على الخبر، والفاعل على المفعول والفعل على المفعول، والفعل على

59 - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص207.

60 - تمام حسان: البيان في روائع القرآن، ص:10.

61 - المرجع السابق، ص209.

62 - المرجع نفسه، ص:10.

63 - أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص232.

الحال، وليس القصد من الفصل بين ذلك النوعين من الرتبة إخراج الرتب غير المحفوظة من نطاق النحو نهائياً، لأنها قد تكون القرينة الوحيدة التي يلجأ إليها لكشف علاقة الإسناد ولا سيما في المبنيات وما لا تظهر عليه الحركة⁽⁶⁴⁾، و" يظهر أن بين الرتب النحوية وبين الظواهر الموقعية رحماً موصولة لأن الرتبة حفظ الموقع، وهي هنا تعتبر القرينة الرئيسة الدالة على الباب النحوي"⁽⁶⁵⁾.

2- الأداة: "الأداة، وجمعها أدوات، فألفها أصلها واوا، ولكل ذي حرفة أداة، ومن آلتها التي تستخدم في العمل"⁽⁶⁶⁾، أما اصطلاحاً فهي الكلمة التي تستخدم للربط بين الكلام، وللدلالة على معنى في غيرها، كالتعريف في الاسم، أو الاستقبال في الفعل، أو هي الحرف المقابل للاسم والفعل، وقد استخدم المبرد لفظة أداة بمعنى الآلة في العمل سواء كانت حرفاً أم غيره⁽⁶⁷⁾، وتعد الأداة من القرائن اللفظية المهمة في الاستعمال، وهي من المبنيات إذ لا تظهر عليها العلامة الإعرابية، ومن ثم أصبحت كلها ذات رتبة شأنها في ذلك شأن المبنيات الأخرى، التي تعينها الرتبة على الاستغناء عن الإعراب⁽⁶⁸⁾، "والأداة عبارة عن مجموعة من الكلمات التي تمتاز بكثرة ورودها وأهميتها الخاصة في التراكيب العربية، وهي إلى جانب ذلك كله روابط تربط أجزاء

⁶⁴ - أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص233.

⁶⁵ - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص208.

⁶⁶ - أبو السعود حسين الشاذلي: الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، كلية العلوم، جامعة القاهرة، ط1، 1989،

ص:11.

⁶⁷ - ينظر: المرجع نفسه، ص12.

⁶⁸ - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص225.

الجملة بعضها ببعض، وتدل على مختلف العلاقات الداخلية بينها⁽⁶⁹⁾، ولقد تم التمييز بين نوعين منها:

أ- الأدوات الداخلة على الجمل قرينتها الصدارة، كالنواسخ، والنفي، والتوكيد والاستفهام، والنهي، والترجي.

ب- الأدوات الداخلة على المفردات ورتبتها التقدم، كحروف الجر، والعطف والاستثناء، والتنفيس، والتحقيق، والتعجب، والتقليل، والابتداء، والنواصب والجوازم التي تجزم فعلا واحدا، فهذه الأدوات وظيفة الربط بين الأبواب المفردة في داخل الجملة، لها وظيفة أداء معنى صرفي عام كالذي في أداة التعريف، وتشارك الأدوات جميعا في أنها لا تدل على معان معجمية، ولكنها تدل على معنى وظيفي عام هو التعليق، ثم تختص كل طائفة منها تحت هذا العنوان العام بوظيفة خاصة كالنفي والتأكيد وهلم جرا، حيث تكون الأداة هي العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها، حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي المعنى كاملا كالذي نراه في عبارات مثل: لم، عمّ، متى، أين، ربما، إنّ، لعلّ، ليت، لو... الخ⁽⁷⁰⁾.

إن الوظيفة الأساس للأداة هي التعليق والربط على أربعة أوجه أولها ربط اسم باسم، وثانيها ربط فعل باسم، وثالثها ربط فعل بفعل، ورابعها ربط جملة بجملة، فالربط بين اسمين أو بين فعلين يتمثل في حروف العطف، والربط بين فعل واسم يتمثل في حروف الجر، والربط بين جملتين يتمثل في حروف الشرط، وحين يكون الربط بين أجزاء الجملة كلها يكون معنى الأداة هو ما يسمونه " الأسلوب

⁶⁹ - حسين الشاذلي: الأدوات النحوية، 24.

⁷⁰ - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص225.

"(71)"، "ولكل أداة من الأدوات ضمائرهما الخاصة، فهي تتطلب بعدها شيئاً بعينه، فتكون قرينة متعددة الجوانب الدلالية، وهذا ما يجعلها قرينة لفظية مهمة في التعليق"(72).

3- التنغيم:

نغم جرس الكلمة وحسن الصوت في القراءة وغيرها، "وهو حسن النغمة، والجمع: نغم، والنغوة والغوة - النغمة تلکم هي بعض المعاني المعجمية للفظة"(73)، "أما اصطلاحاً فقد استخدم الفارابي مصطلح النغم ليستدل به على التنغيم، والنغم الأصوات المختلفة في الحدة والثقل التي تتخيل أهما ممتدة"(74)، "والتنغيم مصطلح صوتي دال على الارتفاع - الصعود- والانخفاض في درجته (الجهري في الكلام) وهذا التغيير في الدرجة يرجع إلى التغيير في نسبة ذبذبة الوترين الصوتيين، هذه الذبذبة التي تحدث بنغمة موسيقية"(75)، ويعرفه (ماريو باي) بكونه: "عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين"(76) ولكل لغة عاداتها النطقية أو لحنها.

والتنغيم كلمة عربية تخضع وجوباً إلى الوزن الصربي العربي الذي تخضع له باقي الكلمات عربية الأصل والمعربة، فهو على وزن التفعيل ونغمة، فعلة، وبالتالي التنغيم الذي هو تفعيل: إحداث الفعل أو النغمة وإحداث هذه الأخيرة لا يكون إلا

71 - المرجع السابق، ص 39.

72 - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 225.

73 - ابن منظور: لسان العرب، 682/3.

74 - عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، كلية العلوم والآداب، د ط، ص 255.

75 - محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر 1992، ص 225.

76 - ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ص 93.

بفعل فاعل، وهو أيضا رفع الصوت وخفضه أثناء الكلام، هذا ولم يرد مصطلح التنغيم عند العرب القدامى إما لعدم قولهم بأهميته، أو لعدم انتباههم له ظاهرة لغوية، أو ربما أشاروا إليه بطريقة غير مباشرة من خلال اصطلاحهم، أما عند المحدثين من العلماء والباحثين اللغويين، فقد أعطوه اهتماما كما أعطوه جملة من التعاريف، وموسيقى الكلام أحد هذه المصطلحات والتي تقوم مقام مصطلح التنغيم وحده، والنغمة هي الإطار الصوتي الذي تقال فيه الجملة في السياق، فهناك أشكال للتنغيم تنطق بها الجملة الاستفهامية أو الجملة المثبتة أو المنفية أو المؤكدة أو جملة النداء أو التمني والعرض ونحو ذلك⁽⁷⁷⁾، كما يقوم التنغيم في الكلام المنطوق مقام علامات الترقيم في الكلام المكتوب، "بل إن هذه العلامات ما هي إلا تعبير عن الأشكال والصيغ التنغيمية المصاحبة للكلام في المقام الذي حدث فيه"⁽⁷⁸⁾، "غير أنه أوضح من الترقيم في الدلالة على المعنى الوظيفي للجملة"⁽⁷⁹⁾، فهو "تنوع في درجات الصوت خفضا وارتفاعا في الوحدة الدلالية مهما تنوعت مقاطعها وظهورها ضمن الكلام"⁽⁸⁰⁾، ويقوم التنغيم في الكثير من اللغات بدور مورفولوجي، نجده في صيغتين مثلا متمثلتين من الناحية الصوتية لكن كلا منهما تنطق بنغمة مخالفة، فيكون لكل منها معناها، وهذا واضح في كثير من لغات الشرق الأقصى كالصينية وبعض اللغات الإفريقية⁽⁸¹⁾.

77- أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص238.

78- أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص:238.

79- تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص226.

80- المرجع السابق، ص227.

81- ينظر: محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص225.

أشار (تمام حسان) إلى علاقة التنعيم بالنظام السياقي أو ما أسماه بالظواهر السياقية، وهو يشير إلى أن التنعيم جزء من النظام النحوي، وتظهر وظيفته النحوية في تحديد الإثبات والنفي في الجملة التي لم تستعمل فيها أداة الاستفهام⁽⁸²⁾، فكل نوع من الجمل يتفق مع هيكل تنعيمي خاص يقف في إطار النظام النحوي موقف الصيغة الصرفية من المثال أي كموقف (استفعل) مثلا من استخرج، حيث تقوم الصيغة مقام القالب⁽⁸³⁾، وإن كان النبر على الكلمات في الجملة أو على كلمة واحدة في الجملة لإظهارها على بقية الكلمات الأخرى، فإن ذلك يكون نبرا سياقيا دلاليا نسميه التنعيم، ولا يكون التنعيم في الجمل إلا المعنى، فإذا قال قائل: حضر علي، فإن الغرض من الجملة يختلف باختلاف الكلمة التي ينبرها المتكلم، فإذا زاد نبر الكلمة الأولى: (حضر) فإنه يود أن يؤكد الحدث: "حدث الحضور وليس غيره"⁽⁸⁴⁾، والتنعيم في كثير من الأحيان يخبرنا عن عقلية وأحوال المتكلم سواء أكان تساؤلا، أم دهشة، أو غيضا، أم أشياء أخرى لا داعي لحصرها⁽⁸⁵⁾، وقد يتنقل المتكلم من حالة كلامية معينة إلى حالة جديدة تتطلب منه تغيير ملامح الوجه، وبالتالي تغيير وظيفة الجملة، ما يجعل التنعيم ظاهرة سياقية، وكأن يقوي المتكلم العلاقة بين اللفظ والمعنى المراد توصيله، كأن يقول: بلاد بعيدة، فيمد الياء ليبين شدة البعد مدا طويلا⁽⁸⁶⁾، ولقد بات من المعروف أن التعليم يتعلق بعمليات ذهنية أوسع

82- تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص308.

83- المصدر نفسه، ن ص

84- خليل أحمد عمارة: في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ط1، 1984، ص 172.

85- زبير دراعي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكسون،

الجزائر، ص:92.

86- تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص:309.

واكبر مثل التخيل والإدراك والتذكير وغيرها، ويعتبر التنغيم والإيقاع من المعينات على التذكير السمعي لدى المتعلم، دليل ذلك ذكرنا للقوائد المغناة أو المنشودة، والإعلانات اليومية التي يتكرر سماعها⁽⁸⁷⁾، ومن الناحية العلمية تعد عاداتنا اللغوية الأساس الذي تبني عليه تعلم أي لغة من اللغات الأجنبية، فمن الضروري دراسة عاداتنا اللغوية كما في ذلك التنغيم، لتسهل لنا مهمة تعلم اللغات الأجنبية⁽⁸⁸⁾، هذا وقد قسم تمام حسان التنغيم من وجهتي نظر مختلفتين، إحداهما شكل النغمة المنبورة الأخيرة في المجموعة الكلامية، والثانية هي التي بين أعلى نغمة وأخفضها سعة وضيقة، فأما الوجهة الأولى فتقسم إلى قسمين:

- 1- اللحن الأول وينتهي بنغمة هابطة.
 - 2- اللحن الثاني الذي ينتهي بنغمة صاعدة أو ثابتة أعلى مما قبلها.
- وأما الوجهة الثانية فتقسم إلى ثلاثة أقسام:

- 1- المدى الإيجابي.
- 2- المدى النسبي.
- 3- المدى السلبي.

تتحقق النغمة بوسائل صوتية متعددة كالنبر، والوقف، والمد والوصل والفصل⁽⁸⁹⁾، ولعل هذه الأهمية التي تميز التنغيم ما جعله قرينة لفظية من قرائن التعليق بحسب التقسيم المقدم، وربما جاز لنا أن نشير في هذه العجالة إلى أهمية قرائن أخرى

⁸⁷ - إبراهيم حمادة: الاتجاهات المعاصرة في تدريس اللغة العربية واللغات الحية الأخرى لغير الناطقين بها، دار الفكر العربي، ص: 243.

⁸⁸ - إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، دار الطباعة الحديثة، ط5، 1987، ص: 259.

⁸⁹ - تمام حسان: مناهج البحث في اللغة: ص 200-201.

ليست بلفظية أو معنوية نذكر منها القرينة العقلية، والحالية والعلمية مما نجد في تقسيمات بعض المحدثين

1- القرينة العقلية:

تتضح من المنطق العقلي نحو قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾⁽⁹⁰⁾.
فإن العجل لا يشرب في القلوب، وإن المعنى: وأشربوا حب عبادة العجل.

2- القرينة الحالية:

كما إذا رأيت شخصا في يده خشبة قاصدا لضرب شخص آخر، فتقول:
زيدا أي: ارب زيدا.

3- القرينة العلمية:

نقصد بالعلم العلم الضروري الذي يعلمه المخاطب، فقد يكون الكلام
يحتمل أكثر من معنى، وترجح أحدها قرينة العلم الضروري، وذلك نحو قول الشاعر:
تَعَزَّ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا ... وَلَا وَزَرَ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا⁽⁹¹⁾

- الأثر النحوي

إن نظرية (تظافر القرائن) تعد أهم المحاولات لفهم النظام اللغوي للعربية،
وأبعدها أثرا، ذلك لأنها من أبعاد الدراسات في مسيرة النظرية النحوية
العربية، وبالتالي حولت الدرس النحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثل في الإعراب
القائم على فكرة العامل إلى منهج قرائن التعليق الذي يضع المعنى في المقام
الأول⁽⁹²⁾، وفي كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" حاول تمام حسان إبراز دور

90 - البقرة 93.

91 - فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص 61-63-66.

92 - مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 85.

القرائن التي يرى بأن النحاة قد غمطوها حقها من العناية، وذلك بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها، وهي علامة الإعراب، فأظهر قيمة القرائن لبيان المعنى النحوي، هذا المبدأ رأى أنه يعصف بما تمسك به النحاة من فكرة العامل، وهناك من المتأخرين الذين لم يحاولوا الانتفاع بنظرية (التعليق) التي توصل إليها الجرجاني لأنهم حين وجدوها تنطلق في دراسة بناء الجملة من المعنى إلى المبنى، تمعن في درس المعاني إمعانا، ظنوها تتناول بالدرس علما جديدا أطلقوا عليه اسم (علم المعاني)، "وصرفوا نظرهم عنه لمن شاء الخوض فيه من أصحاب البلاغة"⁽⁹³⁾، وتتظافر القرائن على إيضاح المعنى الوظيفي النحوي والقرينة تسقط عند استغناء غيرها عنها، "وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عده النحاة مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه، أو عدّه شاذًا، أو قليلا أو نادرا أو خطأ"⁽⁹⁴⁾، بهذا: "فإن فكرة تظافر القرائن قدمت الدرس النحوي بخاصة، والدرس اللغوي بعامة، وبنيت نظرتها إلى اللغة نظرة شاملة متكاملة، ولقد كشفت هذه الفكرة عن العلاقات التي تربط بين أنظمة اللغة الثلاثة، وما ينتج عن تفاعلها من المعنى الوظيفي"⁽⁹⁵⁾.

قائمة المصادر والمراجع

1. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، مصر - القاهرة، ط3، (1998م)، ص:2.
2. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، (1986م)، م، دط، ص:13.

⁹³ - المرجع السابق، من المقدمة، ص 03.

⁹⁴ - تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 240.

⁹⁵ - مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 67.



3. ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص9 و10. 1
4. المرجع السابق ص: 205.
5. 1 محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، اللاذقية (سوريا) : جامعه تشرين، 1979: ص 189.
6. المرجع السابق، ص 189.
7. محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، ص 199.
8. عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، ط 1 ، دار النهضة العربية، 2003 ، ص: 157.
9. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة، ص: 234.
10. المصدر السابق، ص 33.
11. محمد عيد: أصول النحو العربي، ص 214.
12. عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، ط2، دار المعارف، 1971، ص 196.
13. علي بن محمد الشريف الجرجاني: التعريفات، مكتبة لبنان، ط 1985، ص 182.
14. عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية في النحو العربي، جامعة الجزائر، معهد الآداب واللغة العربية، السنة الجامعية (1994-1995) أطروحة دكتوراه، [رقم 191]، ص 23.
15. فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار ابن حزم، ط1، ص 59.
16. الشريف الجرجاني: التعريفات، ص 182.

17. عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 27.
18. فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، دار الفكر للنشر والتوزيع، ط1، 2007
19. المرجع السابق، ص 60.
20. تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 189-190.
21. عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 62.
22. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 231.
23. محمد عيد: أصول النحو العربي، ص 171.
24. عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 65.
25. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 20.
26. ينظر: عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 43.
27. عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 49.
28. المرجع نفسه، ص 50.
29. تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص 193.
30. مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 164.
31. عبد الجبار توامة: القرائن المعنوية، ص 69.
32. محمد سعد: مباحث التخصيص عند الأصوليين والنحاة، منشأة المعارف، الإسكندرية، دط، ص: 11.
33. ابن منظور جمال الدين ابن مكرم : لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1978 م 84/2. مادة (خصص).
34. المرجع نفسه، ص 12.



35. أحمد سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983، ص 85.
36. محمد سعد: مباحث التخصيص، ص 13.
37. المرجع السابق، ص 55.
38. محمد سعد: مباحث التخصيص، ص 14-15.
39. مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 166.
40. تمام حسان: العربية معناها ومبناها، ص 196.
41. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 96.
42. مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 174.
43. الفتح 1.
44. العربية معناها ومبناها، ص 198.
45. المصدر نفسه، ن ص
46. مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 171.
47. النساء 93.
48. تمام حسان، العربية معناها ومبناها، 199.
49. المصدر نفسه، ص 199.
50. المصدر نفسه، ص 200.
51. القيم الخلافية: وقد تكون بين المعنى والمعنى فتصبح معنوية، وقد تكون بين المبنى والمبنى فتصبح لفظية.
52. تمام حسان، العربية معناها ومبناها، ص 201.
53. محمد سعد: مباحث التخصيص، ص 27، 29، 30.

54. تمام حسان :البيان في روائع القرآن،عالم الكتب ،ط1 (1413هـ - 1993م) ، ص:8-9.
55. تمام حسان،العربية معناها ومبناها، ص205.
- 56.البقرة 91 .
- 57.فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص60.
- 58.عبد الجبار توامة: زمن الفعل في اللغة العربية، قرائنه وجهاته، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن كنون، الجزائر، ص11.
- 59.تمام حسان ،العربية معناها ومبناها، ص207.
- 60.تمام حسان :البيان في روائع القرآن ، ص:10.
- 61.المرجع السابق، ص209.
- 62.المرجع نفسه، ص:10.
- 63.أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص232.
- 64.أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات ، ص233.
- 65.تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص208.
- 66.أبو السعود حسين الشاذلي: الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، كلية العلوم، جامعة القاهرة، ط1، 1989 ، ص:11.
- 67.ينظر: المرجع نفسه، ص12.
- 68.تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص225.
- 69.حسين الشاذلي: الأدوات النحوية، 24.
- 70.تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص225.
- 71.المرجع السابق، ص39.



72. تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص 225.
73. ابن منظور: لسان العرب، 682/3.
74. عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية، كلية العلوم والآداب، د ط، ص 255.
75. محمود السعران: علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر 1992، ص 225.
76. ماريو باي: أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، ص 93.
77. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، ص 238.
78. أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات ، ص: 238.
79. تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص 226.
80. المرجع السابق، ص 227.
81. ينظر: محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 225.
82. تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص 308.
83. المصدر نفسه، ن ص
84. خليل أحمد عمايرة: في نحو اللغة وتراكيبها (منهج وتطبيق) ط 1، 1984، ص 172.
85. زبير دراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية والعامية، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، ص: 92.
86. تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص: 309.
87. إبراهيم حمادة: الاتجاهات المعاصرة في تدريس اللغة العربية واللغات الحية الأخرى لغير الناطقين بها، دار الفكر العربي، ص: 243.
88. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، دار الطباعة الحديثة، ط 5، 1987، ص: 259.

89. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة: ص 200-201.

90. البقرة 93.

91. فاضل صالح السامرائي: الجملة العربية والمعنى، ص 61-63-66.

92. مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 85.

93. المرجع السابق، من المقدمة، ص 03.

94. تمام حسان ، العربية معناها ومبناها، ص 240.

95. مصطفى حميدة: نظام الارتباط والربط، ص 67.